اقتصاد

### في إشارة لحسم الجدل حول القابون

# الحكومة تبدأ بنفسها وتوجه الصناعة بهدم معاملها في القابون وأشهرها الخماسية

**هناء غانم**

علمت «الوطن» من مصادر في وزارة الصناعة عن توجيه الحكومة للوزارة رسمياً باتخاذ ما يلزم من إجراءات للإخلاء وهدم كل المنشآت الصناعية والمباني التابعة لوزارة الصناعة في منطقة القابون خلال مهلة لا تتجاوز ستة أشهر، وذلك بالتنسيق مع محافظة دمشق، علماً بأن بعض هذه المنشآت وفق التقارير قد عادت للإنتاج، مع التأكيد على تأمين التمويل اللازم لذلك من ضمن الاعتمادات المخصصة للوزارة في الخطة الإسعافية لإع ادة الإعمار لعام ٢٠١٨ والتأكيد على متابعة الإجراءات المتخذة لإعداد الدراسات التنظيمية للمناطق المتضررة في القابون وبرزة وجوبر والتي تم الاتفاق عليها ضمن اجتماع لجنة إعادة الإعمار.

اللافت حسب المصدر أن تكاليف هدم المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام تتجاوز مليار ليرة سورية دون إعادة تأهيلها وتركيبها، ووزارة الصناعة طالبت الحكومة مبدئياً بإسعافها بحوالي ٢٦٦ مليون ل. س لإخلاء وهدم جزء من المنشآت التابعة لها والواقعة في منطقة القابون.

وبالعودة إلى الشركات التابعة لوزارة الصناعة الواقعة في منطقة القابون هناك ٦ شركات أولاها الشركة العامة للمغازل والمناسج والتي قامت المؤسسة العامة للصناعات النسيجية وفق التوجهات الحكومية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحل الشركة ونقل عمالها إلى الشركات التابعة لها، إضافة لنقل الآلات والتجهيزات الممكن استخدامها لدى الشركات الأخرى التابعة للمؤسسة مثل شركة «الدبس» وتقدر المبالغ المطلوبة لنقل الآلات والتجهيزات في الشركة بما فيها نقل الحديد والمخلفات إلى شركة حديد حماة بـ ١٠٠ مليون ل. س مع الإشارة إلى أن القيمة التقديرية لهدم المباني لم تتضح بعد لأنه تمت مخاطبة محافظة دمشق رسميا بتحديد القيمة التقديرية لهدم المباني لكنها لم ترد الإجابة بعد.

الشركة الثانية هي التجارية الصناعية المتحدة الخماسية والتي تعرضت لتخريب جزئي وخاصة على السور المحاذي لمنطقة جوبر حرم الشركة وبعض الأقسام المساعدة وأجزاء من الصالات، وقد تم تأمين مقومات الإقلاع بالعملية الإنتاجية في الشركة جزئياً مثل القطن الطبي، النسيج، الزوي، ولكن بناء على توجهات الحكومة سيتم نقل آلات معمل الغزل من الشركة إلى الشركات التابعة حيث سيتم نقل آلات غزل نهائي عدد ١٤ صنع شركة مارزولي الإيطالية إلى شركة الوليد للغزل بقيمة تقديرية ١٥ مليون ل. س هي تكاليف نقل دون إعادة تأهيل أما عمليات التأهيل من المتوقع أن تزيد قيمتها عن ٣٠٠ مليون ل. س، إضافة إلى نقل آلات سحب عدد ١٤ صنع شركة فوك الإيطالية إلى شركة الساحل للغزل بقيمة تقديرية ١٠ ملايين ل. س أيضاً هي تكاليف نقل دون إعادة التأهيل.

إضافة إلى نقل آلات برم عدد ١٠ صنع شركة زينسير الألمانية إلى شركة الوليد للغزل وإحدى الشركات التابعة للمؤسسة وفقاً للحاجة بقيمة تقديرية ١٥ مليون ل. س دون تكاليف إعادة التأهيل، ولحين البت بموضوع ترحيل الشركة سيتم الاستمرار بالعملية الإنتاجية فيها.

> تكاليف هدم المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام تتجاوز مليار ليرة سورية

مع الإشارة إلى أنه من الصعب خلال ستة أشهر نقل الشركة إلى مدينة عدرا الصناعية لأن الأبنية والبنية التحتية لنقل معامل الشركة غير متوفرة حالياً في المدينة الصناعية فنقل الآلات يتطلب أرضاً بمساحة كافية وبنى تحتية وأبنية، وقد تمت مراسلة إدارة مدينة عدرا الصناعية لحجز مساحة ٥٠٠ دونم لصالح المجمع الصناعي للمؤسسة النسيجية وشركاتها التابعة منها ١٧٠ دونماً للشركة الخماسية وتتابع المؤسسة موضوع تأمين المساحة المطلوبة تمهيداً للبدء بإجراءات لمصلحة الشركات حسب الاختصاصات ومنها الشركة الخماسية، وسيتطلب نقل الشركة مدة لا تقل عن سنتين.

وأوضح المصدر أن الشركة الحديثة للكونسروة والصناعات الزراعية بدمشق هي من الشركات المنذرة بالهدم وترحيل معمل القابون التابع لشركة الكونسروة بدمشق بمبلغ تقديري ٥٠ مليون ل. س، إضافة إلى شركة الإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية والتي تم هدم وإخلاء لكل المنشآت التابعة لشركة الإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية تقدر بمبلغ ٧٥ مليون ل. س.

وكذلك الأمر بالنسبة للشركة الأهلية للمنتجات المطاطية بدمشق والتي تم بخصوصها مخاطبة محافظة دمشق لبيان القيمة التقديرية لعملية الهدم ولغاية تاريخ لم ترد الإجابة بعد.

وأخيراً المعهد التقاني للصناعات الكيميائية بدمشق والذي تم نقل الهياكل المعدنية للمقاعد الدراسية إلى شركة معمل حديد حماة بقيمة تقديرية ٤٠٠ ألف ل. س.

## مباحثات مع إيران لإعادة محطة توليد حلب الحرارية إلى الخدمة

**الوطن**

بحث وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي مع مستشار النائب الأول للرئيس الإيراني رئيس لجنة تنمية العلاقات الاقتصادية السورية الإيرانية العراقية حسن دانائي فر في طهران سبل وآليات تعزيز التعاون الاستراتيجي في مجال القطاع الكهربائي.

وبحسب وكالة سانا، أكد الجانبان خلال المباحثات أمس بحضور ممثلي شركة «آي بي آر سي» التابعة لوزارة الطاقة الإيرانية والسفير السوري في طهران عدنان محمود العزم المشترك على الاستفادة من الإمكانيات الموجودة والمتوافرة وبناء شراكة كاملة بين الشركات السورية والإيرانية بمشاركة القطاعين العام والخاص واتخاذ خطوات عملية لتحقيق قفزة نوعية في مجال القطاع الكهربائي.

وأشار الوزير خربوطلي إلى أهمية محطة توليد حلب الحرارية وإعادة صيانتها وتأهيلها نظراً إلى أن مدينة حلب مدينة صناعية مهمة وقال: «نعمل جاهدين لإعادة المحطة إلى الخدمة بطاقة ١٠٦٥ ميغاواط».

كما شدد خربوطلي على أهمية التعاون بين شركة «آي بي آر سي» ووزارة الكهرباء وقال: «ستتم الاستفادة من الخبرات المتوافرة لدى هذه الشركة في رفد القطاع الكهربائي في سورية وأنه تم الاتفاق على عقد لقاءات ثنائية بين الخبراء من كلا الجانبين لدراسة ما يحتاجه القطاع الكهربائي السوري».

وأوضح خربوطلي أنه طلب من إدارة شركة «آي بي آر سي» التي تعمل في مجال البناء والتعمير والإصلاح والتركيب والتصميم الإسراع بتقديم عرضها الفني والمالي بما يخص محطة توليد حلب الحرارية كحد أقصى خلال ٦٠ يوماً من تاريخه.

من جانبه أكد دانائي فر استعداد الشركات الإيرانية الكامل للتعاون مع الجانب السوري في مجال القطاع الكهربائي في سورية لافتاً إلى أن زيارة وزير الكهرباء مهمة جداً في الوقت الراهن وستترجم عملياً من خلال الاتفاقيات الحاصلة ومن خلال الرغبة الصادقة لدى الجانبين في العمل لدعم القطاع الكهربائي في سورية.

وفي تصريح له عقب المباحثات بيّن الوزير خربوطلي أن اللقاء مع الجانب الإيراني تناول المشاريع التي تخص المنظومة الكهربائية السورية وكان التركيز حول إعادة محطة توليد حلب الحرارية إلى الخدمة.

من جهته أكد دانائي فر في تصريح مماثل أن اللقاء مع وزير الكهرباء كان مهماً ومثمراً وتم خلاله الحديث عن نقل التكنولوجيا والخبرات إلى الجانب السوري، مشيراً إلى أهمية الربط الكهربائي بين سورية وإيران والعراق ولبنان نظراً لأهميته الخدمية والاقتصادية للمنطقة وشعوبها.

### بدء الأتمتة في المؤسسة للحد من الهدر ومنع التهريب

## مدير الحبوب لـ«الوطن»: مخازين الأقماح جيدة

**علي محمود سليمان**

أكد مدير المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب يوسف قاسم لـ«الوطن» أن مخازين القمح جيدة ولا مشاكل أو نقصاً فيها، موضحاً بأن كل المطاحن تعمل على مدار اليوم ولا مطحنة واحدة توقفت عن العمل، أما ما يتعلق بزيادة المخصصات أو تخفيضها في بعض المناطق فهي عبارة عن مجموعة ضوابط تقوم بها وزارة التجارة الداخلية للحد من تهريب الدقيق أو المتاجرة بالخبز، مؤكداً عدم وجود حالات متاجرة بالقمح لأن عمليات شرائه وتسويقه من الفلاحين إلى المراكز تتم برقابة صارمة ومنع أي تلاعب بها.

ولفت قاسم إلى أن كميات القمح القديم المخزن من الأعوام الماضية التي استلمتها مراكز المؤسسة حتى الآن بلغت ١٥٠ طناً حتى الآن مع استمرار استلامها حتى تاريخ ١٥ الشهر الحالي، وذلك بسعر ١١٠ ليرات سورية لكيلو القمح الواحد، أي إنه تم تسديد قرابة ١٦,٥ مليون ليرة سورية كأثمان لها، بينما كانت المؤسسة قد استلمت ٣٠٥ آلاف طن من الأقماح الجديدة بقيمة أكثر من ٥٢ مليار ليرة سورية من أصل ١٠٠ مليار ليرة سورية كانت قد خصصتها الحكومة لشراء الأقماح في العام الحالي ٢٠١٨.

وأكد إجراء فحص دقيق لهذه الأقماح لمنع وجود أي آفات أو حشرات فيها لأنها مخزنة لدى الفلاحين دون تعقيم، حيث يوجد فحص حشري ضمن مراكز الاستلام مع وجود عمليات تعقيم فوري لها، وهي إجراءات فنية تتم بشكل دقيق ووفق المعايير المحددة.

وأوضح قاسم أن مشروع أتمتة مؤسسة الحبوب بدأ في عدة برامج ومجالات وفي جميع مراكزها في المحافظات وذلك ضمن مراحل التجريب لبعض البرامج، حيث تم تحديث قوائم الشراء لتصبح مؤتمتة، كما أصبحت كل القبابين مؤتمتة ومتصلة مركزياً في جميع المراكز مع الإدارة المركزية للمؤسسة، حيث يتم تصوير كل آلية أثناء التفريغ والتحميل من الجهات الأربع، مع تحديد الوزن، كما ستبدأ المؤسسة قريباً بتجربة برنامج مراقبة الشاحنات الناقلة على الطرقات وضبط المدة الزمنية لوصولها، إضافة إلى برامج جديدة ستدخل مراحل التجريب قريباً.

وأفاد بأن الغاية من الأتمتة لمؤسسة الحبوب في جميع مراحل عملها هو الحد من الهدر ومنع حالات السرقة والتهريب للقمح الذي كان يحدث سابقاً نتيجة الاعتماد على العامل البشري بشكل رئيسي دون وجود ضوابط دقيقة للرقابة، ولكن حالياً مع إدخال الأتمتة المركزية حيث يصبح الموظف في الإدارة المركزية هو المشرف المباشر على كل عمليات الشحن والتفريغ والنقل وغيرها من العمليات في المراكز الـ٣٥ التابعة للمؤسسة والمنتشرة في المحافظات، مع ربطه بشكل مباشر وفوري مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وفيما يتعلق باستيراد الأقماح أشار قاسم إلى أن الرقابة على الأقماح عندما تصل إلى المرفأ وتفريغها ضمنه تتم من الجهات المختصة بعمل المرافئ، وتبدأ عملية الرقابة للأقماح المستوردة من المؤسسة بعد أن تخرج من المرفأ، لافتاً إلى أنه حالياً يتم تفريغ باخرة محملة بحوالي ٢٧,٥ ألف طن من القمح ذي المنشأ الروسي، وهذه الكمية من ضمن عقد تم توقيعه في بداية عام ٢٠١٨، مبيناً بأنه تم مؤخراً توقيع عقود جديدة بكمية ٢٠٠ ألف طن من القمح ذي المنشأ الروسي، عن طريق شركات مستوردة، منوهاً بأن النسبة العظمى وبحوالي ٩٥٪ من القمح المستورد هو ذو منشأ روسي والنسبة الباقية يمكن أن تكون ذات منشأ بلغاري أو روماني.

# تعديل المخططات التنظيمية في دير الزور ودراسات لمناطق المخالفات في ريف دمشق والسكن البديل

**صالح حميدي**

صرّح مدير الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية أشرف حبوس لـ«الوطن» بأن الشركة باشرت حالياً بأعمال تعديل المخططات التنظيمية في دير الزور، وتتضمن هذه الأعمال دراسة الواقع الحالي للمخططات التنظيمية وتقييمها لتعديلها وفق المستجدات الراهنة والتي طرأت عليها بعد الحرب.

ولفت إلى أن الشركة تنفذ أعمال التقييم من خلال رؤية واضحة حيث يمكن تعديل مخططات بعض المناطق والأحياء تم فرضها بطريقة وظروف مختلفة عن الحالية وتم التعامل معها في فترات سابقة على أنها واقع موجود على الأرض حيث بات هذا الواقع مختلفاً بعد الحرب، وتغيرت الكثير من المعطيات والظروف والشروط والأهداف التي يمكن أخذها بالحسبان وباتت الإمكانية متوفرة حالياً باتجاه إعادة النظر بهذه المخططات بصيغ وشروط أفضل.

وبين حبوس أن هناك مناطق ليس من الضرورة تعديل مخططاتها ويمكن أن تبقى على وضعها الحالي ويحافظ عليها وفي المقابل هناك مناطق سوف تخضع إلى تعديل مخططاتها بعد مسحها والخروج بمعطيات ورؤى قبل تقديم مقترحات بخصوصها حيث إن الأمر مرهون بنتائج الدراسة التي تظهر بعد الانتهاء من أعمال المسح والتقييم للواقع الحالي.

وضرب مدير الدراسات مثال حلب حيث اقترحت الشركة إعادة النظر بالمخطط التنظيمي في بعض المناطق التي لا يمكن التحرك فيها وأنجزت تنظيم بعض الأحياء والمناطق في حلب حيث بات بالإمكان التحرك فيها بعد إخضاعها لمخططات بصيغة وشروط أفضل سوف تساهم في تحسين شروطها التنظيمية وتؤمن بيئة وشروطاً أفضل لنشاطات اقتصادية جديدة وتفتح أبواب عمل إضافية لأبناء حلب.

ولفت حبوس إلى أن تخطيط المدن والضواحي من الاختصاصات المفصلية في الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية والتي تعنى بتنظيم الأراضي والمدن والضواحي السكنية وقد تم مؤخراً إدخال اختصاص التخطيط الإقليمي لما له من أهمية وطنية في تحديد الإستراتيجيات والرؤى التطويرية والتنموية للأقاليم المختلفة وقد قامت في وقت سابق بإعداد الدراسات التخطيطية التنظيمية التفصيلية لمناطق التطوير العمراني والمخالفات الجماعية والتوسع العمراني المعتمدة في مدينة دمشق.

وأشار من جانب آخر إلى أن الشركة تقوم حالياً بتوقيع دفاتر الشروط وعقود جديدة لعدة مشاريع مع جهات رسمية كالمؤسسة العامة للإسكان ومحافظة ريف دمشق، وأبرز هذه المشاريع إعداد الدراسات التفصيلية لمناطق المخالفات بريف دمشق والسكن البديل على مساحة ٧٠ هكتاراً ومشروع كسرة الشيخ جمعة في محافظة الرقة ومشروع قرية سليم في السويداء ومشروع العتم الجنوبي ودراسة توسع عدرا العمالية.

ولفت حبوس إلى أبرز المشاريع التي تمت دراستها في الشركة مشروع الديماس ويحوي ٢١٠٠٠ وحدة سكنية وضاحية الفيحاء وعدد الشقق فيه ١١٠٤٦ وحدة سكنية و٣٧١ مقسماً وبعدد سكان يقدر ٥٥٢٣٠ نسمة والسكن الشبابي على مساحة ٧٠ هكتاراً وهو يحوي وحدات سكنية يتراوح عددها ما بين ٣٠٠٠-٣٥٠٠ وحدة سكنية وبكثافة وسطية تتراوح بين ٢٥٠- ٣٠٠ شخص في الهكتار ومشروع السكن العمالي في مدينة القنيطرة ودراسة المخططات التنظيمية للبلدات والقرى مثل مشاريع القنيطرة ومشاريع تنظيم قرى العبادة ومديرة ومسرابا، إضافة إلى مشاريع التدقيق وتتضمن الحي الدبلوماسي في البارك الشرقي وعقد تدقيق الدراسات التنظيمية العامة والتفصيلية لمشروع إعادة بناء قرية سحيتا في محافظة القنيطرة.

كما قامت المديرية سابقاً بدراسة عدد من المشاريع الحيوية وتم تنفيذها على أرض الواقع مثل ضاحية قدسيا – المدينة الصناعية في عدرا والسكن العمالي في عدرا وطريق ربط مشروع دمر بضاحية قدسيا الجديدة عبر عقدة العرين والسكن الشبابي في قدسيا والدراسة التنظيمية والتفصيلية للجزيرة ٢٧ تنظيم المدخل الجنوبي لمدينة دمشق وتنظيم مدينة معلولا وتنظيم مدينة الزبداني.